البناء
السنة السابعة / الثلاثاء / 30 حزيران 2015 / العدد 1819
Seventh year / Tuesday / 30 June 2015 / Issue No. 1819

بعد قذائف الإرهابيين على الرمثا... ماذا بعد؟

■ محمد شريف الجيوسي

بات واضحاً أن القذائف التي سقطت على مدينة الرمثا قبل أيام هي «نيران صديقة من جانب الجماعات المسلحة أخطأت هدفها، أو قذائف طائشة، وربما خطأ مقصود يحمل رسالة دلالاتها معروفة» هذا ما أكده الكاتب الصحافي السياسي الأردني الموالي فهد الخيطان في مقالة له.

وهي القذائف التي سقطت في سياق ما أسمته العصابات الإرهابية المسلحة العاملة في جنوب سورية «عاصفة الجنوب» والتي شاركت فيها بحسب ناطق باسمها كل «الفصائل» هناك، حيث هاجمت درعا من 7 محاور، بعد تحضير للهجوم استغرق شهراً ونصف الشهر. والتي كما تدل المعارك على الأرض أسفرت كالكثير مما شنته هذه العصابات وغيرها بالفشل الذريع.

أما لماذا تيقن الأردن الرسمي من أن القذائف كان مصدرها «نيران صديقة» فليس فقط لأنها هاونات وصناعة أميركية، بل أيضاً لأن سورية لو أرادت إشعال جبهة مع الأردن لوصلت صواريخها إلى ما هو أعمق من بضع عشرات أمتار داخل الحدود الأردنية، بل لأن أيضاً لا مصلحة لمن يشعل هذه الجبهة، غير من يعمل لغير مصلحة سورية وغير مصلحة الشعب الأردني ومحور المقاومة ككل، بل لمن يعمل لمصلحة العدو الصهيوني بنهاية التحليل، وهم ليسوا على جهل بذلك، بل يحرصون عليه بشدة وحماس.

ولكن ما يثير قلق الشعب الأردني، أن يستمر تسخين الحدود مع سورية من جهة الأردن، واستمرار النيران الصديقة بالتساقط داخل الحدود الأردنية، لدفع الأردن إلى التورط أكثر ومباشرة وبقوات نظامية أردنية وغير أردنية، إضافة لتدريب وتسليح العشائر السورية الشرقية الذي جرى الحديث عنه أردنياً؛ رسمياً بشكل لا يحتمل اللبس أو التأويل، بل إن الناطق الرسمي الأردني د. المومني قال في مؤتمر صحافي قبل أيام أن الأردن «متعاقد» مع أطراف إقليمية في شأن مساعدة الشعب السوري المحاد للأردن، وهو التصريح الذي لا يحتمل سوى الانغماس المحدود جغرافياً داخل سورية، من قبل الأردن وسواه، وعندما يتحدث د. المومني عن دور إقليمي، فهذا يعني أبعد من مشاركة دول عربية فحسب.

ويبدو أن الاستراتيجية السورية تتركز منذ بدء المؤامرة عليها في آذار 2011، على عدم الانزلاق في مقاومتها للعصابات الإرهابية العابرة للحدود التركية واللبنانية والأردنية والعراقية ومن الداخل أيضاً، إلى خارج حدودها، حيث أن معنويات الجندي السوري والمقاوم بعامة تكون أقوى بالدفاع عن ترابه الوطني، من التورط خارجه، فضلاً عن أن هذه الاستراتيجية لا تمنح مبررات مجانية للزعم بأن «سورية تهدد جيرانها» كما قيل عن العراق في عهد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، حتى بعد سنوات طويلة من انسحابه من الكويت وانتهاء الحرب مع إيران، فيما تهديد سورية يأتي من جيرانه تسليحاً وتدريباً وتمويلاً وتدفقاً للإرهابيين ودعماً إعلامياً وسياسياً واستخبارياً، حتى أن استمرار فتح الحدود لمن يسمون «لاجئين» لا يخدم الدولة الوطنية السورية، ويشكل استغلالاً بشعاً لآلام السوريين.

وتقول تقارير إن الكيان الصهيوني ينتظر فرصة اشتعال الجبهة الأردنية السورية، لعبور شرق النهر ووادي عربة، بذريعة أن حدوده لم تعد محمية بانشغال الجيش الأردني شمال سورية وربما غرب العراق أيضاً، وبذريعة وجود مخاطر مزعومة من مجاوريه تهدد أمن الأردن واستقراره، وهو ما حاول العدو الصهيوني استغلاله غير مرة، وفي الأسابيع الأخيرة لمرض ووفاة الملك حسين، لكن الأردن وسورية فوتا عليه فرصة الاصطياد في المياه النظيفة.

وينتظر الصهاينة هذه الفرصة أيضاً، لاستكمال تهويد القدس، واستكمال خطتهم بشأن يهودية كيانهم، وطرد مئات آلاف جديدة من الشعب الفلسطيني، شرقاً، بالتزامن مع تصاعد دعوات تصعيدية ضد الوطن البديل من دون الارتقاء بها الى مقاومة مصدر فرض الوطن البديل، المتمثل بالعدو الصهيوني ومن يشد على يده، ما قد يشغل عن مواجهته ويشعل مواجهات داخلية.

فضلاً عن ذلك، ستجد خلايا إرهابية نائمة (رأينا بعض مظاهرها) خلال السنتين الأخيرتين، في انشغال الأردن الرسمي خارج حدوده، وملاحقته لبعضها، أو دعمه لبعضها الآخر، فرصة للتمدد في ظروف معيشة وبطالة صعبة، تغذي مفاعيلها ممارسات «إسرائيل» في فلسطين والمنطقة، لاستجلاب بيئات حاضنة للإرهاب، وبالتالي جر الأردن في الداخل إلى مثيل ما حدث وسيحدث في غير دولة في المنطقة العربية.

هذا ليس كل شيء، فالتورط في مناطق محادة هادئة أو مشتعلة، غيره إرسال بعض مئات أو آلاف من رجال الأمن أو الدرك أو حتى الجنود أو سوى ذلك إلى مناطق بعيدة، في نطاق قوات حفظ السلام (مع أنني شخصياً ضد ذلك أيضاً) لكن ذلك أخف بلاءً من التورط المباشر الجغرافي، والمتداخل ديمغرافيا واقتصادياً وأمنياً، فضلاً عن عوامل الجوار والتاريخ والدين والقومية، مع ملاحظة أننا في إقليم واحد، ما يصيب بعضه من كوارث سيصيب الآخرين، سواء في المدى القريب أو البعيد، الأمر الذي لا يستوجب الظن، بأن البعض سيرث مزايا نسبية لما يصيب دول الجوار العربية، بل على النقيض من ذلك، والأمثلة أكثر من بينة وماثلة.

وفي حين علينا أن ندرك أيضاً، أن أميركا أو الكيان الصهيوني، لن يحمينا حقيقة في حال لم نستطع القيام بالدور، فأميركا (بعد بوش والمعارضة الأميركية الشديدة لتورطه بمئات آلاف الجنود الأميركيين في أفغانستان والعراق) لم تعد مستعدة لدفع الدم والمال دفاعاً حتى عن «مصالحها» بل على الآخرين الدفاع عنها بدمائهم وأموالهم ومآلاتهم في النهاية.

وهكذا يكون الأردن بدلاً من التوسع والتمدد في الخارج، بحسب دعوات مزايدة من بعض المنافقين، وربما المرتبطين بأجندات خارجية، قد خسر الداخل.

ربما لا يكون الأردن قادراً على الانضمام لمحور المقاومة، بل ليس مطلوباً منه ذلك، ولكن المطلوب أن لا يكون في المحور الآخر، لأجل استقراره النسبي وأمنه القومي ومصالحه العديدة، ولتجنب حصاد ما بعد الحرب على سورية وخلالها، وانسجاماً مع مشاعر ومطالب غالبية الشعب الأردني.

ولا بد أنه في هذه اللحظات الدقيقة من تاريخ الأردن والأمة والمنطقة، يستوجب على كل مواطن أردني وعربي تلمس ما تحت قدميه، والنظر بعيداً بعين المواطنة المخلصة الوفية، وإدراك أنه لا مجال للنفاق أو الرش سكراً على الموت، أو المجاملة، فالخطر محدق لا يستثني أحداً، وقول كلمة الحق لأصحاب القرار بات مطلوباً، من قبل كل مواطن وفيّ مخلص صادق حريص على الوطن الأردني وعلى أمته ودينه ودولته من أن يمسسها سوء.

بكلمات، ليس للأردن مصلحة في المضي فيما هو ذاهب اليه، من تدريب وتسليح لعشائر سورية وعراقية وغيرها، ولا في أن يكون جزءاً من تحالف لـ (مساعدة الشعب السوري المحاد للأردن أو غير المحاد له) ولا في البقاء ضمن التحالفين الأميركي والسعودي، ولا في استمرار استقبال المزيد من اللاجئين السوريين، بل وفي إعادة سريعة لمن قدم منهم إليه، ومصلحته في إغلاق المعابر غير الشرعية، ووقف غرفة العمليات (..) ورصد الخلايا الإرهابية النائمة في الأردن وتوجيه أشد الضربات ضدها، وفي إصلاح أحوال الشباب المعيشية لكي لا يتحولوا إلى «دواعش» وقنابل موقوتة وسيارات مفخخة، وإتاحة الحريات الديمقراطية لـ التيارات القومية واليسارية والوسطية والليبرالية والمتنورة للتعبير عن نفسها والوصول الى كل الهيئات التمثيلية، وبما لا يتيح للتكفيريين والوهابيين والإرهابيين فرص النفاذ وتخريب استقرار البلد، الأمر الذي سيحصن الدولة الأردنية تجاه الإرهاب والكيان الصهيوني والضغوط الأميركية والغربية والرجعية العربية، ويمنح البلد فرصة لاستقلالية قراره السياسي واقتصاده الوطني وعلاقات طيبة مع شعبه وأمته وأصدقائه الحقيقيين.

m.sh.jayousi@hotmail.co.uk

ثلاثية الإرهاب الدموي

■ راسم عبيدات

هز المشهد الدموي الذي نظمه إرهابيو «داعش» العابر للقارات، وجدان وضمير وقيم كل من هو مؤمن بالإنسانية والحياة، حيث جرى التفجير والانتحار في ثلاث قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا، والحصيلة في الهجمات الثلاث على منشآة الغاز الفرنسية والفندقين في تونس ومسجد الإمام الصادق في الكويت عشرات القتلى وأكثر بذلك بكثير من الجرحى.

ثلاثية الإرهاب الدموي، ضربت أهدافاً متنوّعة، ودولاً متعدّدة، مؤكدة حقيقة واحدة ودامغة هي أنّ الإرهاب خطر داهم على الإنسان والمجتمعات الإنسانية قاطبة، والضربات الثلاث التي حدثت، ليست في الإطار ولا في السياق العفوي، فالإرهاب في فرنسا وتونس يريد أن يسجل نقاطاً، ولكن الأخطر في الكويت يريد أن يرسم استراتيجية، فالتفجير إعلان عن بدء نشاط التنظيم في الكويت في خطة أكبر من حجم الضربة، فـ«داعش» يدرك أن خساراتها المتتالية في العراق وسورية وخروجها من هذين البلدين، يحتاج إلى أن يكون لها قاعدة ومقر رئيسي تقود من خلاله إرهابها وعملياتها، ورسو الخيار على الكويت ليس اعتباطاً، فالكويت دولة صغيرة وقدرات التنظيم قادرة على السيطرة عليها، وهناك النفط والإطلالة على الخليج العربي والاتصال مع السعودية والعراق وإيران، وهذا يجعل الكويت ذات مكانة استراتيجية لـ«داعش» من أجل قيادة التطرف المذهبي والفكر القاعدي الوهابي ضد «الشيعة» من جهة، وضد النظام الأميري من جهة أخرى.

لقد عرض «داعش» آخر مبتكراته في عمليات القتل والإجرام، والتي لم تضاهيه فيها لا نازية ولا فاشية من حيث ربط ضحايا مجتمعين بالمتفجرات وتفجيرهم مرة واحدة، أو إغراقهم بالمياه وهم في أقفاص، أو حرقهم أحياء في أقفاص كما حدث مع الطيار الأردني الكساسبة، وسبق ذلك جرائم قتل بشعة في سورية والعراق وليبيا تراوحت بين جز الرؤوس بالسيوف وقطعها بالسواطير وبقر البطون وسلخ الجلود وشق الصدور وأكل الأكباد والأحشاء، وتلك الجرائم والمشاهد الوحشية والمقززة لم تحظ باستنكار وإدانة حقيقية ومواقف وقرارات حازمة، ضد مرتكبيها ومنفذيها والقائمين عليها من ممولين وداعمين وموفرين له الحضانة والرعاية والبيئة.

أميركا والغرب الاستعماري و«إسرائيل» وتركيا ومشيخات النفط والغاز الخليجية، استثمرت في هذا الإرهاب من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها ونفوذها ووجودها في المنطقة، في تزاوج مصالح، جمع أصحاب مشروع الفوضى الخلاقة والفتن والحروب المذهبية والطائفية، وأصحاب فقه البداوة والبترودولار من أجل حماية عروشهم وكراسيهم، والحالمين باستعادة أمجاد إمبراطوريتهم المريضة على حساب الدم والجغرافيا العربية و«إسرائيل» الراغبة في أن تبقى المتسيدة في المنطقة، بعد تدمير الدول والجيوش المركزية العربية الثلاث العراق وسورية ومصر.

الاستثمار في الإرهاب من قبل هذه الدول وتوظيفه لخدمة مصالحها وأهدافها يجعل من الصعب القضاء عليه والتخلص منه.

ولكن في ظل ما يحدث ويجري وانتقال نشاط تلك الجماعات الإرهابية وتنفيذها عملياتها في قلب العواصم الغربية، وحتى في عقر دار من استولدوها واحتضنوها من مشيخات النفط والكاز، فإن هؤلاء الداعمين والمستخدمين لهذه الجماعات من القتلة والمتطرفين من «قاعدة» ومتفرعاتها من «داعش» و«نصرة» و«جند الشام» و«السلفية الجهادية» وغيرها، لم يعودوا قادرين على تبرير جرائم تلك الجماعات أمام شعوبهم، بأن ما يجري هو حراك سلمي مسلح بشعارات الحرية والديمقراطية وقيم العدالة والتعددية والإنسانية وغيرها.

نحن ندرك تماماً على رغم الثلاثية الدموية، ومع عودة الكثير من الإرهابيين الذين زج بهم في القتال في الشام والعراق وليبيا واليمن إلى دولهم، فإن خطر هؤلاء سيكون كبيراً على الدول التي جاؤوا منها، ولكن في هذه المرحلة وفي الأفق القريب لا نرى فكاكاً وتخلياً عن هذه الجماعات الإرهابية من قبل أميركا والغرب الاستعماري ومشغليه من مشيخات النفط والكاز وجماعة التتريك، فهم يدركون بأن التخلي في هذه المرحلة بالذات، والتي يقترب فيها التوقيع مع طهران حول ملفها النووي، وما يحدث في سورية والعراق واليمن من هزيمة للمشروع المعادي، فإن هذا التخلي، يعني السماح لحلف طهران ـ دمشق الضاحية الجنوبية وصنعاء برسم معادلات وتحالفات المنطقة بالتعاون مع روسيا والصين، وهذا لا يمكن لأميركا وحلفائها التسليم به حالياً.

لكن الأكيد أنّه بعد ثلاثية الإرهاب الدموي فإن خطر الإرهاب يدقّ أبواب العواصم كلها من دون استثناء، بما فيها أبواب واشنطن، ولذلك تبدو مواجهة الإرهاب والتطرف أولوية على أجندة جميع الدول، بما فيها الولايات المتحدة، وجماعة التتريك ومشيخات النفط والكاز لن تنجو من هذا الخطر الذي احتضنته ومولته وأمدته بكل المقومات للبقاء والتمدد من مال وسلاح ورجال. فالهجمات الإرهابية الثلاث التي حصلت في الكويت وتونس وفرنسا، مثيرة للقلق والخوف وهي سترغم دولاً عدة على اتخاذ خطوات جادّة وفاعلة لحماية أمنها واستقرارها، ومع هذه الخطوات ربما يبدأ العدّ العكسي، لمرحلة التماهي والدعم والاحتضان الغربي والإقليمي والعربي للمجموعات الإرهابية، عدّ عكسي تبدأ معه مرحلة وقف الاستثمار في الإرهاب.

وحتى يتبلور موقف دولي واضح بوقف الاستثمار في الإرهاب وضرورة محاربته، المطلوب رفع الصوت عالياً بإدانة الإرهاب والدعوة إلى قتاله واجتثاثه، وقد بدأت ترتفع وتيرة المواقف الدولية المندّدة بالإرهاب الدموي الذي ضرب الجمعة الماضي، وعلى الحكومات العربية المتورطة والداعمة لتلك الجماعات الإرهابية التوقف عن دعمها، وعليها أن تعي بأن حروب التدمير الذاتي وتفكيك المشروع القومي والعربي، والتفتيت والتذرير للجغرافيا العربية وإعادة تركيبها من جديد ضمن تخوم خطوط التقسيم المذهبي والطائفي، لن يجعل بلدانها بمنأى أو محصنة من هذا الخطر.

خطر جدي وداهم علينا كعرب ومسلمين مواجهته من خلال العمل على إغلاق كل قنوات ووسائل إعلام الفتنة المذهبية والتي تدعو إلى الفرقة والخلاف، وكذلك المؤسسات الدينية، بما فيها الجوامع والمساجد المجندة والمسخرة للتحريض المذهبي، فنحن إمام خطر جدي وحقيقي، يتهدد ليس جغرافية وهوية وثقافة شبابنا، بل الأخطر احتلال عقولهم، وتحويلهم إلى جماعات من القتلة.

Quds.45@gmail.com

كواليس

قالت مصادر ديبلوماسية روسية أمام وفود زارت موسكو إنّ التفاهمات مع تركيا التي بحثت خلال زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى أنقرة لم توضع موضع التنفيذ بعد، وأنها تنتظر تنفيذ اتفاق ضمنيّ تعهّد فيه رجب أردوغان للرئيس الروسي بوقف استعمال تركيا ممراً للإرهابيين إلى سورية، وخصوصاً الشيشانيين منهم، وأنّ هذا الأمر لا يمكن التساهل فيه لأنه يدخل في إطار الأمن القومي الروسي.

خريطة طريق لمراحل تطبيق الاتفاق النووي تبدأ بإقراره في الكونغرس الأميركي والشورى الإيراني

ظريف ولافروف وهاموند يصلون فيينا اليوم لإقرار الاتفاق

أفادت مصادر إعلامية أمس نقلاً عن مصادر مطلعة على المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة 5+1 في فيينا أنه جرى التوافق بين إيران و المجموعة الدولية على وضع مراحل للاتفاق تبدأ بتبنيه من قبل جميع الأطراف في غضون أيام إذا ما تم التوافق.

«خطة العمل المشتركة» لن تكون اتفاقاً موقعاً من قبل أطراف دول مجموعة 5+1 وإيران، وإنما هي عبارة عن خريطة طريق تحدد الخطوات المتبادلة التي يجب على كل الأطراف أن تقطعها، حيث سيتضمن الاتفاق بحسب مصادر 20 صفحة كنص أصلي، إضافة إلى ملحقات تحوي خمسة مواضيع وقد تصل الملحقات إلى 100 صفحة.

وستنطلق مرحلة التطبيق العملي للاتفاق بمجرد أن يقر الإتفاق داخلياً، عبر الكونغرس الأميركي ومجلس الشورى الإيراني، وقد جرى طرح هذه المرحلة بعد تمرير قانون كروكر في الولايات المتحدة والذي سمح للنواب بمراجعة والتصويت على الاتفاق النووي.

أمّا مدة هذه المرحلة فمرتبطة بالوقت الذي سيأخذه الكونغرس للموافقة على الاتفاق أو عدم الموافقة ومن ثم قرار الرئيس الأميركي باراك أوباما استخدام الفيتو لتمريره. ربما يستغرق هذا الأمر حوالى 52 يوماً.

وبمجرد أن يجري حسم الأمر تبدأ المرحلة الثالثة من تطبيق الاتفاق التي تبدأ مع إعلان موعد التفعيل، وبعدها تبدأ إيران بتطبيق المطلوب منها على أن يكون هناك تزامن بين الخطوات الإيرانية والخطوات الغربية «باللعب على فرق التوقيت بين طهران وأوروبا وواشنطن» التي ستبدأ برفع العقوبات المفروضة من مجلس الأمن الدولي على إيران عبر قرار جديد يلغي القرارات السابقة.

تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى إيران فإن مسألة الخطوات التقنية مكلفة جداً مالياً وزمنياً، لذا فهي لن تعمد إلى أي خطوة تقنية قبل التأكد من أن الولايات المتحدة تبنت بشكل رسمي الاتفاق عبر الكونغرس أو من خلال قرار رئاسي.

جاء ذلك في وقت تواصلت المفاوضات النووية بين الوفود في فيينا لصياغة نص الاتفاق الشامل، حيث عاد بعض وزراء خارجية المجموعة الدولية إضافة إلى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى عواصمهم للتشاور، باستثناء الوزير الأميركي جون كيري.

ومن المقرر أن يعود الوزير الايراني إلى فيينا (اليوم) الثلاثاء، في حين سيعود وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند في غضون اليومين المقبلين لينضم إلى المفاوضات، وذلك بعد إجراء مشاورات في لندن.

وفي السياق توجه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى فيينا للانضمام إلى المجتمعين، حيث سيلتقي بنظيره الأميركي جون كيري لبحث تطورات المفاوضات النووية إضافة إبى موضع الأزمة السورية.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قد أكد في وقت سابق أن التوصل إلى اتفاق نووي شامل، سيكون يسيراً في حال تمتع الطرف المقابل بالإرادة السياسية الكافية.

وقبيل مغادرته فيينا، قال ظريف إن قائد الثورة وجميع المسؤولين الإيرانيين يريدون اتفاقاً دائماً يحفظ عزة إيران، مؤكداً أن عودته إلى طهران من فيينا كانت مقررة من قبل بحسب ما اتفق مع نظرائه الأوروبيين في لوكسمبورغ الأسبوع الماضي.

وتابع قائلاً: «إن المهم هو المحادثات السياسية التي أجريناها خلال هذين اليومين وصدرت التعليمات اللازمة لزملائنا في الوفد المفاوض للعمل على النص، وهو ما كان مقرراً من قبل ليأتي الوزراء من بعد للبحث في القضايا السياسية».

تشوركين: منع عودة «الحرب الباردة» هو التوجه السائد في الأمم المتحدة

ستولتنبرغ: توسع الناتو ليس محاولة لإهانة روسيا

أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أن منع نشوب «حرب باردة» جديدة يعد من أبرز مهمات الدبلوماسية العالمية، مشيراً إلى أن التوجهات نحو إعادة «الحرب الباردة» تثير قلقه، لكنه شدد على أن التوجه نحو منع عودة عصر المواجهة بين روسيا والغرب هو السائد في المنظمة الدولية.

من جهة أخرى، أعلن رئيس مجلس النواب (الدوما) الروسي سيرغي ناريشكين أن دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى عزل روسيا على الساحة الدولية قد فشلت، وفي المقابل، تتصاعد في أوروبا الأصوات الداعية إلى وقف حملة العقوبات ضد موسكو.

ولفت ناريشكين، إلى تنامي المعارضة لسياسة التقييدات في الدول الأوروبية على رغم تمديد الاتحاد الأوروبي عقوباته المفروضة سابقاً ضد موسكو وتبني الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قراراً «روتينياً» يواصل تقييد نشاطات الوفد الروسي فيها.

وأضاف أن سلطات الدول الغربية تواجه صعوبات متزايدة في إقناع الرأي العام في بلدانها على ضرورة مواجهة روسيا ومحاولات عزلها، في وقت أسفر هذا النهج عن فقدان مليونين من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي وبلغت فيه خسائر الاتحاد الاقتصادية 100 مليار يورو، وقد تزامن نشر هذه المعلومات مع بدء حملة دعائية حول احتجاز ممتلكات الدولة الروسية في الخارج.

وفي سياق متصل، قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ إن الغرب كان يسعى دائماً إلى بناء شراكة استراتيجية مع روسيا، أما توسع الحلف فلم يكن محاولة لإهانة موسكو أو لإلحاق الضرر بمصالحها.

واعتبر ستولتنبرغ أن المجتمع الغربي يجب أن يكون قوياً ومتماسكاً، لكي يكون قادراً على التعامل مع روسيا وإقامة علاقات بناءة معها. وذكر أن «توفير الأمن والحوار أمران غير متعارضين».

وتابع الأمين العام قائلاً: «بعد انتهاء الحرب الباردة بذلت ألمانيا والحلفاء في الناتو جميعهم جهوداً كبيرة لاستقطاب روسيا نحو شراكة استراتيجية. إننا حاولنا فعلاً بناء علاقات تعاون مع روسيا، لكن تلك العلاقات يجب أن تعتمد على الاحترام ولو أقل درجات الاحترام».

وأردف قائلاً: «أما توسع الناتو فلم يكن حركة ترمي إلى الإهانة. بل اتخذت دول ديمقراطية مستقلة هذا القرار بنفسها، إذ أرادت شعوب بولندا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا الانضمام إلى الناتو، ولم يكن بإمكاننا أن نرفض طلبها من دون أي سبب، باستثناء وجودها في منطقة تعتبرها روسيا منطقة نفوذ تابعة لها»، وأضاف: «علينا أن نبقى أقوياء وفي الوقت نفسه منفتحين على الحوار مع روسيا».

تجدر الإشارة إلى أن «الناتو» شهد 3 موجات توسع منذ انتهاء الحرب الباردة، على رغم التعهد الشفهي الذي قدمته قيادة الحلف لروسيا بعدم الاقتراب من حدودها. وحصلت الموجة الأولى عام 1999، عندما انضمت إلى الحلف كل من هنغاريا وبولندا والتشيك، وتلته الموجة الثانية التي شملت بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا واستونيا في عام 2004. أما الموجة الأخيرة لتوسع الحلف فحصلت عام 2009، عندما انضمت إليه ألبانيا وكرواتيا.

كاميرون: «داعش»

يخطط لهجمات مروعة في بريطانيا

حذر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون من أن عناصر تنظيم «داعش» الإرهابي في سورية والعراق يخططون لشن هجمات محددة تستهدف بريطانيا، مؤكداً أنهم يشكلون خطراً وجودياً على الغرب.

وقال كاميرون أمس: «هناك أناس في العراق وسورية يخططون لتنفيذ أعمال مروعة في بريطانيا وغيرها، وما دام «داعش» موجوداً في هذين البلدين فنحن في خطر». وأضاف: «أنه خطر وجودي لأن ما يحدث هناك هو تحريف لدين عظيم وخلق لجماعة الموت السام التي تغوي الكثير من العقول الشابة».

تصريحات رئيس الوزراء البريطاني جاءت بعد أن قتل ما يصل إلى 30 سائحاً بريطانياً الجمعة الماضي في هجوم إرهابي في تونس وصفه ساسة بريطانيون بأنه أسوأ هجوم منفرد على رعاياها منذ تفجير مترو الأنفاق في لندن عام 2005.

وأوقع الاعتداء في تونس 38 قتيلاً، وأعلنت السلطات التونسية أن من ضمن 20 قتيلاً تم التعرف إلى هوياتهم يوجد 15 بريطانياً على الأقل، وبين القتلى الـ20 أيضاً رعايا من بلجيكا وألمانيا وإيرلندا والبرتغال.

وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أن حصيلة الضحايا البريطانيين قد ترتفع، ورفضت الخارجية البريطانية التعليق على الحصيلة التي نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية.

وكان وزير الدفاع البريطاني مايكل فالون ووزير الخارجية فيليب هاموند اعتبرا أن جرائم القتل في تونس ستكون عاملاً في إعادة رسم سياسات الدفاع والأمن في بريطانيا هذا العام، وستقوي عزم لندن على التصدي لما وصفاه بـ«الخطاب السام للتطرف الإسلامي».

ووضعت بريطانيا مؤشر التأهب من خطر الإرهاب الدولي في البلاد عند مستوى «شديد» ثاني أعلى مستويات التأهب والذي يعني أن احتمالات وقوع هجوم «مرجحة بشدة».

«الأمن والتعاون» تأمل أن يجد طرفا النزاع حلاً وسطاً

العفو الدولية: كتائب المتطوعين في أوكرانيا تعذب المدنيين

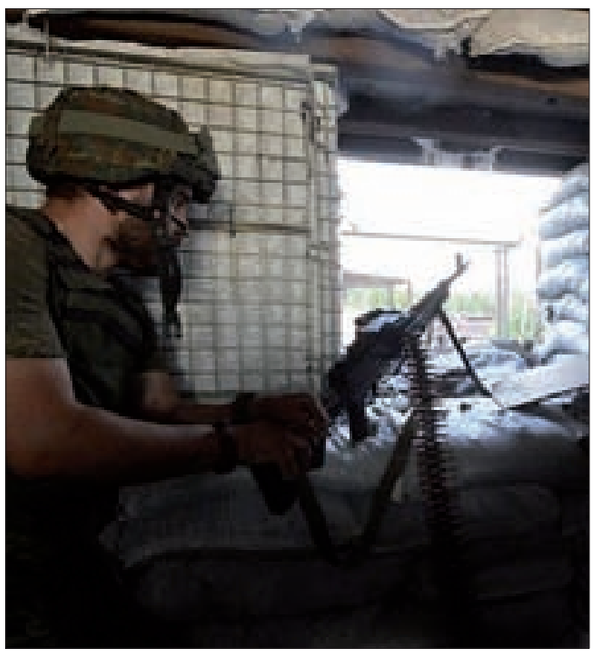

أعربت هايدي تاليافيني، الممثلة السابقة عن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بمجموعة الاتصال حول أوكرانيا، عن أملها في أن تتوصل كييف ودونباس إلى حل وسط لإنهاء النزاع الأوكراني.

وأشارت الدبلوماسية إلى استحالة حسم النزاع عسكرياً، أن من أبرز المسائل محل الجدال الآن مسألة الانتخابات في منطقة دونباس، وأكدت ضرورة أن تجري هذه الانتخابات بناء على القوانين الأوكرانية، لكن على الطرفين أن يواصلا المفاوضات من أجل تقريب مواقفهما.

يذكر أن السويسرية هايدي تاليافيني التي تم تعيينها في منصب المبعوثة الخاصة لـ«الأمن والتعاون» إلى أوكرانيا قبل أكثر من عام، قدمت استقالتها مطلع الشهر الجاري، وخلفها في مجموعة الاتصال حول الأزمة الأوكرانية الدبلوماسي النمساوي مارتين سابديك.

إلى ذلك، أعلنت منظمة العفو الدولية أن بعض كتائب المتطوعين الأوكرانية، بما فيها التابعة لتنظيم «القطاع الأيمن» المتطرف، قامت باحتجاز مدنيين في منطقة دونباس وتعذيبهم.

وفي تصريح صحافي قالت المديرة التنفيذية للمنظمة تاتيانا مازور: «على مدار الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأخيرة سجلنا حوادث تعذيب وغيرها من أنواع سوء المعاملة، بما في ذلك من قبل عناصر بعض كتائب المتطوعين، ومنها كتيبة «القطاع الأيمن» التي قام أفرادها باحتجاز مواطنين واعتقالهم في ما يسمى بمراكز تدريب. وتحدث أناس مروا بهذه الأقبية أنهم تعرضوا للتعذيب».

وأشارت مازور إلى أن الأشخاص الذين عانوا من التعذيب والذين تم تأكيد صحة اعترافاتهم بنتائج فحوصات طبية، هم هؤلاء الذين اشتبه «القطاع الأيمن» بانتمائهم إلى أنصار جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين.

ويعتبر «القطاع الأيمن» تنظيماً يمينياً متطرفاً تم تحويله في آذار عام 2014 إلى حزب سياسي على أساس إيديولوجية القوميين الأوكرانيين المتشددين. وفي نيسان عام 2014 أعلن زعيم التنظيم دميتري ياروش تشكيل كتيبة دونباس الخاصة من عناصره بهدف بسط النظام في مقاطعة دونيتسك، وبعد ثلاثة أشهر من ذلك بدأ بتشكيل «فيلق المتطوعين الأوكرانيين» الذي لعب دوراً ملحوظاً في عملية كييف العسكرية ضد سكان جنوب شرقي البلاد.

وتمتلك هذه الكتائب كميات كبيرة من الأسلحة، وتتهمها منظمات حقوقية دولية بارتكاب جرائم عدة منها اختطاف واعتقالات غير شرعية، وأعمال ضرب وقتل مدنيين، حيث أدرجت المحكمة العليا الروسية تنظيم «القطاع الايمن» في قائمة المنظمات المتطرفة وحظرت نشاطاته في روسيا.